أكتوبر 2000: أهداف محددة وآليات جديدة

*** بخلاف مواجهاتنا السابقة لن نكتفي بالاحتجاج وإحياء الذكرى بل نعمل على معاقبة المجرمين * * مثلث لجنة المتابعة وعدالة ولجنة أهالي الشهداء يشكل آلية مواجهة جديدة تتضمن العناصر المطلوبة للمواجهة ***

د. مروان دويري *//
لم يكن شهداء أكتوبر 2000 أول شهداء المواطنين العرب في إسرائيل. فقبلهم سقط شهداء كفر قاسم 1956 ويوم الأرض 1976 وغيرهم. يبدو من سلوك ماحاش (قسم التحقيق مع الشرطة) وتقريره الذي صدر يوم 18 سبتمبر والذي امتنع عن تقديم أي شخص للقضاء، أن الشرطة ما زالت تتعامل مع المواطنين العرب بعقلية كفر قاسم حين تم حينها تغريم قائد المجزرة بقرش واحد. أمام تمسك المؤسسة الإسرائيلية بهذا النهج المستهتر بدماء شهدائنا، كيف يمكن أن تكون مواجهتنا لهذا النهج مختلفة عما كانت في كفر قاسم وفي يوم الأرض؟

لن نكتفي بالاحتجاج
وإحياء الذكرى
يمكن القول بأن رد المواطنين العرب في السنوات التي تلت مجزرة كفر قاسم ومواجهات يوم الارض تميز بإحياء الذكرى من جهة والاحتجاج من جهة أخرى. لقد تضمن هذا الرد تجنيدا جماهيريا واسعا في الإضرابات والمظاهرات والاجتماعات الشعبية السنوية التي ساهمت في صياغة الوعي الوطني وألقت بثقل الجماهير في معركة المواجهة العامة ضد سياسة الاضطهاد وأحرزت مكاسب ملموسة في قضية الأرض وغيرها. أما مواجهتنا لسقوط شهداء أكتوبر 2000 فتختلف نوعيا عن مواجهاتنا السابقة من حيث آليات المواجهة والأهداف. فبالإضافة إلى مواصلة النضال العام ضد الاضطهاد القومي وضعت آلية مواجهة خاصة من أجل تحقيق هدف محدد ألا وهو محاسبة المسؤولين ومعاقبة المجرمين.

مثلث لجنة المتابعة وعدالة
ولجنة أهالي الشهداء
منذ اللحظة الأولى بعد سقوط شهداء أكتوبر 2000 بدأ التنسيق بين لجنة المتابعة العليا ومركز عدالة وجرى لأول مرة تأسيس لجنة أهالي الشهداء. هذا المثلث شكّل معادلة ناجعة في المواجهة إذ وفرت لجنة المتابعة والأحزاب الممثلة فيها الغطاء التمثيلي-الوطني والعقلانية السياسية، ووفرت عدالة الخبرة المهنية، ولجنة أهالي الشهداء أعطت الجانب الإنساني وواصلت حمل الشعلة مضيئة ومتوهجة.
لقد شكل هذا المثلث آلية مواجهة جديدة تتضمن جميع العناصر المطلوبة لإحراز تقدم، وفعلاً استطاعت هذه الآلية أن تحرز إنجازات لم يتم إنجازها من قبل ابتداء من فرض تعيين لجنة التحقيق الرسمية - لجنة أور- وفي ما بعد صدور تقريرها الذي، رغم نقدنا عليه، تضمن موقفا جديدا إيجابيا تجاه المواطنين العرب، ومؤخرا أحدثت هذه الآلية ارتباكا في موقف المستشار القضائي وماحاش.
المعركة ما زالت في بدايتها لذلك يجب أن يكون واضحا بأنه لا يستطيع أي مركب من مركبات هذا المثلث نسب هذه الإنجازات لنفسه ونفي أهمية دور المركبات الأخرى أو أن يواصل الطريق وحده دون الآخرين. لم تكن تستطيع لجنة المتابعة مع كل أهميتها أن تحقق تلك الإنجازات دون المعالجة المهنية الصحيحة لعدالة ودون الدور الهام الذي قامت به لجنة أهالي الشهداء. كذلك الأمر بالنسبة لعدالة وأهالي الشهداء. نحن في عدالة رأينا أن العمل الشعبي والسياسي يقوي العمل القضائي وعليه قمنا ونقوم بتنسيق كامل مع بقية مركبات المثلث لمرافقة عملنا بنشاط شعبي وسياسي. تقسيم الأدوار بين مركبات هذا المثلث يجب أن يكون واضحا دون خلط الأوراق ودون أن يحل طرف مكان طرف أو يستغني أي طرف عن الآخر فلكل دوره الخاص في المعادلة والمكمل لدور الآخرين. من هنا أدعو الجميع إلى إبقاء النقاش حول استمرار المسيرة بداخل المثلث والمحافظة عليه كآلية ناجعة لمواصلة المعركة.

مستوى قضائي وشعبي ودولي
بخلاف مواجهاتنا السابقة قام مثلث المواجهة هذه المرة بوضع استراتيجية مواجهة في ثلاثة مسارات متناسقة: المسار القضائي مع الشرطة والمستشار القضائي ومحكمة العدل العليا، والمسار الشعبي من خلال حملات إعلامية ونضالية تجند الجماهير العربية والقوى الديمقراطية اليهودية، ومسار دولي يبقى مفتوحا بعد استنفاذ المسارات القانونية في إسرائيل. مرة أخرى تأتي هذه المسارات مكملة لبعضها إذ أننا نعلم أن أبحاث وقرارات الجهاز القضائي الإسرائيلي تتأثر بمدى الضغط الشعبي وتتأثر بوجود إمكانية لإخراج القضية إلى الساحة الدولية.
لقد جرى نقاش في الأسابيع الأخيرة فيما إذا كانت مظاهرة الاحتجاج في القدس وإضراب أعضاء لجنة المتابعة عن الطعام لمدة ثلاثة أيام ومسيرات الوفاء من جت إلى عرابة كانت بالمستوى المطلوب للرد على تقرير ماحاش الذي أغلق الملفات دون تقديم أي شخص للقضاء. وكانت هنالك أصوات دعت لإعلان الإضراب العام. وبعد إعلان السيد شبيرو الرئيس الحالي لوحدة التحقيق "ماحاش"، بالتنسيق مع المستشار القضائي، إعادة فتح ملف التحقيق، جرى نقاش حول معنى هذا التراجع عن موقفهما الداعم لتقرير ماحاش، وفي ما إذا جاء هذا التراجع بتأثير النشاطات الاحتجاجية.
بغض النظر عن شكل النشاط الاحتجاجي بين مظاهرات أو إضراب أعتقد أن ما أحدث هذا الارتباك في موقف المستشار القضائي وماحاش ورفع أصوات بعض القوى الديمقراطية ضدهما هو إصرار مثلث المواجهة على مواصلة الطريق بالمسارات الثلاثة المذكورة أعلاه ضمن رؤية وأهداف واضحة. القيام بخطوات احتجاجية وبضمنها الإضراب العام أو الإضراب عن الطعام لم تكن تستطيع إحداث أي تراجع دون آلية مواجهة صحيحة وإصرار حازم على تحقيق أهداف واضحة مهما طال الزمن. وهكذا بالفعل لم تستطع الإضرابات والاجتماعات الشعبية التي تلت يوم الأرض 1976 فتح أي تحقيق. صحيح أن المرحلة كانت مختلفة لكن جزء من هذا الاختلاف هو غياب مثلث المواجهة وغياب أهداف محددة. صحيح أن نضالنا الجماهيري بعد يوم الأرض ألقى بثقله في معركتنا ضد مصادرة الأراضي وحقق مكاسب هامة إلا أنه لم يقدم أي مسؤول للقضاء. هذه المرة لن نكتفي بالنضال العام بل سنعمل من أجل أن يدفع المسؤولون الثمن.
أعتقد أن إعلان عدالة ومسؤولين آخرين اقتداءهم بمثال مجزرة "الأحد الدموي" التي جرت في إيرلندا سنة 1972 والتي ذهب ضحيتها 13 شهيدا إيرلنديا كان له وقع هام لدى المؤسسة الإسرائيلية والرأي العام. السلطات البريطانية عندها أغلقت الملفات كما فعلت السلطات الإسرائيلية في ملف أكتوبر 2000، إلا أن استمرار النضال الشعبي والقضائي والثقافي اضطر السلطات البريطانية بعد 26 سنة إلى القبول بلجنة تحقيق دولية التي فتحت التحقيق من جديد سنة 1998. وجود مثلث المواجهة وخوض المعركة بالمسارات الثلاثة والإصرار على مواصلة الطريق مقتدين بتجربة ايرلندا هي التي اضطرت المستشار القضائي إلى التراجع عن دعمه المطلق لتقرير ماحاش.
لقد قيّم مثلث المواجهة هذا التراجع على أنه نقطة ضعف وثغرة في جدار الشرطة والمستشار القضائي إلا أنها ليست خطوة من أجل إنصاف قضية الشهداء أو من أجل إحقاق العدل، بل جاءت لحماية تقرير ماحاش في أروقة ماحاش والمدعي العام خوفا من المواجهات المنتظرة في محكمة العدل العليا والمحافل الدولية. إذن، الإصرار على ملاحقة المجرمين حتى النهاية هو الذي حقق هذا الارتباك (أنظر إخفاقات ماحاش في موقع عدالة).

محاسبة المسؤولين ومعاقبة المجرمين
هنالك أهمية كبيرة للنضال السياسي والوطني العام، لكن بالإضافة إلى ذلك لقد وضعت أهداف محددة لمعركة أكتوبر 2000 ألا وهي محاسبة المسؤولين ومعاقبة المجرمين. لقد بدأ العمل على تحقيق ذلك في المطالبة بتعيين لجنة تحقيق رسمية فورا بعد وقوع الجريمة وبعدها خلال أبحاث لجنة أور ومن ثم في مواجهة تقرير ماحاش. المعركة ستستمر من أجل إخراج التحقيق من أروقة المدعي العام شندار والوصول إلى محكمة العدل العليا ومن ثم إذا لزم الأمر إلى محافل دولية.
نحن لا نطمح فقط إلى معاقبة رجال الشرطة الذين أطلقوا النار في أكتوبر ومعاقبة أليك رون الذي أصدر الأوامر للقناصة بل نطمح أيضا إلى معاقبة المسؤولين بكل المستويات. علينا الوقوف عن كثب لمنع عودة رئيس الوزراء براك ووزير الأمن الداخلي بن عامي ومدير الشرطة وغيرهم من المسؤولين في أكتوبر 2000 إلى أي منصب رسمي في جهاز الدولة. نحن نطالب بمحاسبة مدير قسم التحقيق مع الشرطة (ماحاش) في سنة 2000 شندار الذي بدل أن ينحّى نتيجة تقصيره تم تعيينه مدعيا عاما في وحدة المستشار القضائي. لقد رفضنا فتح التحقيق من جديد داخل مكاتب المدعي العام شندار وطالبنا بتحقيق جديد في إطار لجنة حيادية، إلا أننا لا نكتفي بهذا بل نطالب بإقالة شندار عقابا على تقصيره أيضا. وما هو تقصيره؟ بحكم كونه رئيس ماحاش كان بإمكانه فتح التحقيق فورا بعد سقوط أول شهيد في أكتوبر وردع أليك رون عن استعمال القناصة ومنع استمرار إطلاق النار وبالتالي منع سقوط بقية الشهداء. كان بإمكانه البدء بالتحقيق وجمع الأدلة فورا بعد سقوط الشهداء والجرحى بما في ذلك تشريح الجثث قبل دفنها. كانت لديه عدة أسابيع قبل بدء أعمال لجنة أور لينهي خلالها التحقيق وتقديم المجرمين للقضاء. بدل القيام بمسؤوليته هذه ظهر بعد خمس سنوات على الجريمة ليؤيد تقرير ماحاش الأخير ويدعي بأنه لا يمكن الوصول إلى أدلة تحدد من الذي أطلق النار. جهاز الأمن الإسرائيلي الذي يعرف حركة كل مناضل في الأراضي المحتلة ويصفّيه دون محاكمة يدعي بكل وقاحة بأنه لم يستطع معرفة سلوك رجاله في أكتوبر.
لن نكتفي هذه المرة بمواصلة الاحتجاج وإحياء الذكرى بل سنواصل المعركة من أجل إقالة شندار وتقديم المجرمين للعدالة مهما طال الزمن.

* رئيس إدارة عدالة

يوم الجمعة - 14 تشرين أول 2005 | **عودة للعناوين...**

تحضير للطباعة | **ارسال الخبر لصديق**

فصل المقال م.ض - © 2005 جميع الحقوق محفوظة صحيفة